الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/9/Report
16 January 2018
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـر

اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية عن دورتها الثانية عشرة (تمويل التنمية) بيروت، 4-5 كانون الأول/ديسمبر 2017

موجز

عقدت اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية دورتها الثانية عشرة في بيروت يومي 4 و5 كانون الأول/ديسمبر 2017، وركّزت على تمويل التنمية. استعرضت اللجنة التقدم المحرز في مجال تمويل التنمية تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها السابقة وفي إطار برنامج عمل الإسكوا؛ وآليات تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لتمويل التنمية مع التركيز على الالتزامات العالمية مقابل أولويات المنطقة العربية؛ وخصصت الدورة عدداً من الجلسات لاستعراض بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية، وذلك في سياق تمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبحثت اللجنة في جدوى إنشاء منتدى عربي لتمويل التنمية، واطّلعت على برنامج عمل الإسكوا المقترح لفترة السنتين 2018-2019 في مجال تمويل التنمية. كما عُقدت خلال الدورة حلقة نقاش رفيع المستوى تمحورت حول تعبئة الموارد المحلية من خلال كبح التدفقات المالية غير المشروعة والتلاعب بالفواتير التجارية، وذلك استناداً إلى نتائج أول تقرير تعده الإسكوا حول التدفقات المالية غير المشروعة.

وأوصت اللجنة بفصل مكوّنها المتعلق بتمويل التنمية وتشكيل لجنة قائمة بذاتها بهذا الخصوص، تجتمع كل عامين لتناقش قضايا تمويل التنمية بشكل مفصل.

وأصدرت اللجنة مجموعة من التوصيات بشأن المواضيع المدرجة على جدول أعمالها، بعضها موجه إلى الدول الأعضاء وبعضها الآخر إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا. هذا التقرير يتضمن نص التوصيات، وعرضاً موجزاً لأهم النقاط التي أثيرت في المناقشات.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	3
الفصل		
أولاً- توصيات اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في دورتها الثانية عشرة	4-3	3
ألف- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء	3	3
باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية	4	4
ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة	37-5	5
ألف- التقدم المحرز في مجال تمويل التنمية	7-5	5
باء- آليات تنفيذ خطة عمل أديس أبابا: الالتزامات العالمية مقابل أولويات المنطقة العربية في مجال تمويل التنمية	10-8	6
جيم- بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية	21-11	6
دال- تمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية	32-22	9
هاء- جدوى إنشاء منتدى عربي لتمويل التنمية	34-33	11
واو- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2018-2019 في مجال تمويل التنمية	35	12
زاي- موعد ومكان انعقاد الدورة الثالثة عشرة للجنة تمويل التنمية	36	12
حاء- ما يستجد من أعمال	37	12
ثالثاً- اعتماد توصيات اللجنة عن دورتها الثانية عشرة	38	13
رابعاً- تنظيم أعمال الدورة	47-39	13
ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها	39	13
باء- الافتتاح	42-40	13
جيم- الحضور	44-43	13
دال- انتخاب أعضاء المكتب	45	14
هاء- جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	46	14
واو- الوثائق	47	15

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين	16
المرفق الثاني- قائمة الوثائق	18

مقدمـة

1- عقدت اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية دورتها الثانية عشرة تنفيذاً للتوصيات التي صدرت عن اللجنة في دورتها التاسعة التي عُقدت في عمّان يومي 7 و8 نيسان/أبريل 2015؛ وقرار الإسكوا في دورتها السابعة والعشرين (بيروت، 7-10 أيار/مايو 2012) بشأن عقد دورات هذه اللجنة سنوياً، على أن تخصص دورة للتجارة وأخرى لتمويل التنمية. وخصصت الدورة الثانية عشرة لمواضيع تمويل التنمية.

2- ويعرض هذا التقرير التوصيات التي خلصت إليها اللجنة وأبرز ما تخلّلتها هذه الدورة من مناقشات بشأن كل بند من البنود المدرجة على جدول الأعمال.

أولاً- توصيات اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في دورتها الثانية عشرة

ألف- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء

3- وجهت اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية إلى الدول الأعضاء التوصيات التالية:

(أ) أخذ العلم بجهود الأمانة التنفيذية في تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة منذ دورتها التاسعة، التي ركزت على موضوع تمويل التنمية، وفي ربط دراساتها وتقاريرها بأنشطة التعاون الفني مع الدول الأعضاء والتدريب الذي تقدمه لها؛

(ب) الاستفادة من اللجنة كمنتدى إقليمي فريد يناقش قضايا تمويل التنمية من منظور متكامل، ووضع بند خاص على جدول أعمالها لاستعراض الخبرات الوطنية وتبادلها، وإلقاء الضوء على التحديات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا؛

(ج) التأكيد على أن تكاليف إعادة الإعمار في الدول المتضررة والمتأثرة بالنزاعات هائلة وتحتاج إلى النظر في وسائل غير تقليدية لتعبئة الموارد اللازمة لتمويل عملية إعادة الإعمار؛

(د) أخذ العلم بمبادرة الأمانة التنفيذية في تطوير بطاقة أداء تمويل التنمية العربية كأداة لمواصلة رصد مصادر تمويل التنمية المتاحة عربياً ودولياً ومتابعتها وتحليلها؛

(هـ) العمل للحدّ من معدلات الزيادة الكبيرة في تدفقات الديون، بسبب تأثيرها على تضخم الدين العام، وما تنطوي عليه من مخاطر تحميل الأجيال القادمة أعباء هذه الديون، ووضع سياسات تجعل الدين وسيلة لتمويل التنمية بشكل مستدام؛

(و) التأكيد على أهمية دور البنوك المركزية في تخفيض كلفة التحويلات إلى الدول العربية، من خلال سياسات تهدف إلى تغليب الدور التنموي لهذه التحويلات على اعتبارات الربحية؛

(ز) ضرورة التفكير في قنوات جديدة للتمويل والاستثمار في المنطقة وتنسيقها، لتلبية الأولويات الإنمائية للدول العربية، وتعظيم الموارد المالية المتاحة داخل المنطقة؛

(ح) التأكيد على تأثير التدفقات المالية غير المشروعة على قدرة الدول العربية على تعبئة الموارد المحلية والذاتية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والعمل على وضع أطر تنظيمية على المستوى الوطني لمكافحة هذه الظاهرة طبقاً لالتزامات الدول العربية في الخطة؛

(ط) التأكيد على الالتزام بهدف قيام نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والشفافية وقابلية التنبؤ والشمول والإنصاف وعدم التمييز، لضمان إسهامه في تمويل التنمية وأهداف التنمية المستدامة؛

(ي) ضرورة إيلاء اهتمام أكبر، في إطار جهود تمويل التنمية، لبرامج تخفيض البطالة والمشاريع الصغيرة المدرة للدخل، ولمساعدة النازحين وإعادة دمجهم في مناطقهم؛

(ك) زيادة التنسيق بين الدول الأعضاء لاعتماد سياسات تهدف إلى مكافحة الجريمة المنظمة كالتهرب الضريبي وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتهريب النفط والآثار والإتجار بالبشر؛

(ل) أخذ العلم بالأنشطة والخدمات اللازمة لتعزيز ملف تمويل التنمية، الواردة في برنامج عمل الإسكوا للفترة 2018-2019، مع أهمية إبداء المرونة الكافية لإعادة توجيه تلك الأولويات في ضوء المستحقات الدولية ذات الصلة بمسارات تمويل التنمية.

باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية

4- وجهت اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية إلى الأمانة التنفيذية التوصيات التالية:

(أ) مواصلة إعداد الدراسات والتقارير الفنية حول التطورات الإقليمية والعالمية في المسارات المختلفة لتمويل التنمية، وتحديداً إعداد ورقة حول عناصر إصلاح المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة وانعكاساته على مسار تمويل التنمية وأولويات الدول العربية فيها، وكذلك حول آليات تنفيذ خطة عمل أديس أبابا بما فيها رصد تنفيذ الالتزامات العالمية وانعكاساتها على أولويات المنطقة العربية؛

(ب) إصدار بطاقة أداء تمويل التنمية بشكل دوري، لأهميتها كأداة يستخدمها صانع القرار في تطوير السياسات الداعمة لتمويل التنمية؛

(ج) إعداد تقرير حول التدفقات المالية غير المشروعة يتضمن توصيات عملية لوضع إطار إقليمي لمكافحة هذه الظاهرة؛

(د) مواصلة تقديم الدعم الفني والتدريب للدول الأعضاء في القضايا المتعلقة بتمويل التنمية؛

(هـ) مواصلة المشاركة في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية ومع المنظمات الدولية المعنية بتطوير مسارات ومفاهيم قياس تمويل التنمية دفاعاً عن المصالح العربية، وفي الفعاليات الدولية

والإقليمية، والتنسيق مع الدول الأعضاء لإدراج هذه الأولويات في أجندة المنتديات الدولية لتمويل التنمية، بما فيها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

(و) مواصلة البحث في مسألة إنشاء منتدى عربي لتمويل التنمية وتقديم تقرير في هذا الشأن، وفصل لجنة التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية إلى لجنتين، لتكون لجنة تمويل التنمية قائمة بذاتها، تجتمع كل عامين لتناقش قضايا تمويل التنمية بشكل مفصل، وعرض هذا المقترح على دورة الإسكوا الوزارية المقبلة.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- التقدم المحرز في مجال تمويل التنمية
(البند 4 من جدول الأعمال)

1- تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها السابقة

5- عرضت ممثلة الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/3(Part I)، الأنشطة التي قامت بها الإسكوا في مجال تمويل التنمية عملاً بالتوصيات التي قدمتها اللجنة في دورتها التاسعة. واستعرضت كل توصية من التوصيات وإجراءات تنفيذها ومتابعتها. وأخذت لجنة تمويل التنمية علماً بالأنشطة المنفذة التي شملت: إعداد دراسات وتقارير وورقات فنية في مواضيع عدة على غرار مصادر التمويل المحلية والذاتية، والتحويلات المالية، والتدفقات المالية غير المشروعة، وتقييم الفجوة التمويلية، وبطاقة أداء تمويل التنمية؛ وورشات العمل واجتماعات فرق الخبراء التي عُقِدت بشأن أدوات رصد تمويل التنمية، والتدفقات المالية غير المشروعة والتلاعب بالفواتير، بالإضافة إلى تنظيم دورتين للمنتدى العربي للتنمية المستدامة؛ والمشاركة في المنتديات الإقليمية والدولية على غرار المنتدى العالمي المعني بمتابعة تمويل التنمية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة اللذين ينظمهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، ومؤتمر يوروموني الأردن.

2- تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتمويل التنمية في إطار برنامج عمل الإسكوا منذ الدورة السابقة للجنة

6- عرضت ممثلة الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/3(Part II)، ما تم إنجازه من أنشطة منذ الدورة التاسعة للجنة. وشملت 42 نشاطاً منها الدراسات والتقارير، والاجتماعات وورشات العمل، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية في مواضيع ذات صلة بتمويل التنمية في المنطقة العربية. وأوضحت ممثلة الأمانة التنفيذية أن الهدف الأساسي من هذه الأنشطة هو تحقيق مستوى معيشي لائق من خلال تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

7- وتطرق المشاركون إلى المواضيع التي تعيق تمويل التنمية ومنها النزاعات والاضطرابات التي يعاني منها بعض البلدان العربية، وما ينتج عنها من تهجير للسكان ودمار في البُنى التحتية. وأكدوا أهمية تعبئة الموارد المالية لتمويل التنمية المستدامة وإعادة الإعمار، والبحث عن أدوات غير تقليدية تمزج بين تنفيذ هذه الأولويات.

باء- آليات تنفيذ خطة عمل أديس أبابا: الالتزامات العالمية مقابل أولويات المنطقة العربية في مجال تمويل التنمية

(البند 5 من جدول الأعمال)

8- عرض ممثل الأمانة التنفيذية هذا البند بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/4. وأشار إلى أن خطة عمل أديس أبابا التي اعتُمدت في مؤتمر الأمم المتحدة الدولي االثالث لتمويل التنمية حددت إطاراً عالمياً جديداً لتمويل التنمية المستدامة، يتضمن عدة مسارات، منها: زيادة فاعلية تعبئة الموارد المحلية عبر طرق من بينها تحسين الإدارة الضرائبية؛ وتحفيز الاستثمار المحلي والدولي الخاص؛ والمساعدة الإنمائية الرسمية؛ والتجارة الدولية والبينية؛ والديون والقدرة على تحملها. وأشار إلى تباين الموقف العربي مع الموقف الدولي حيال هذه المسارات. فعلى سبيل المثال، تحبذ البلدان العربية توسيع القاعدة الضريبية مع تقليل العبء الضريبي كأداة من أدوات حشد الموارد المحلية، في حين تؤكد خطة العمل ضرورة متابعة كل منهما على حدة. ولا تساوي المنطقة العربية في الأهمية بين الاستثمارات المحلية والدولية، ولا تميّز في تحويلات العاملين بين المبالغ المخصصة لتغطية تكاليف المعيشة وتلك المخصصة لتمويل التنمية. وتطالب بزيادة المساعدة الإنمائية الدولية من 0,7 إلى 1 في المائة من دخلها القومي الإجمالي بحلول عام 2020 في حين تشجع خطة العمل على الاقتراض لتوفير التمويل.

9- وأكد ممثل الأمانة التنفيذية أن الإسكوا حريصة على خدمة المصالح العربية من خلال المشاركة في المنتديات الدولية التي أنشئت لدعم جهود تنفيذ الإطار العالمي الجديد لتمويل التنمية. فهي عضو في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، التي تُعتبر السلطة المسؤولة عن تقديم المشورة لعمليات المتابعة الحكومية الدولية لسد الثغرات واتخاذ إجراءات تصحيحية مع مراعاة الاعتبارات الإقليمية والدولية. وقد قدمت الإسكوا إسهامات في تقرير الفرقة في إطار تعبئة الموارد المحلية، والتجارة، والإندماج الإقليمي. وفي حين أُحرز بعض التقدم في رصد تمويل التنمية ومتابعته، أكد ممثل الأمانة التنفيذية ضرورة الاتفاق على معيار موحد للرصد. كما أكد أهمية إجراء تقييم عربي مشترك للإطار العالمي الجديد لتمويل التنمية وما ينطوي عليه من فرص وتحديات، وتوافق الدول العربية على السياسات المطلوبة لتعبئة التمويل لتنفيذ خطط التنمية الوطنية والإقليمية، وتأمين كلفة إعادة الإعمار في البلدان المنكوبة بالنزاعات.

10- وفي النقاشات التي تلت العرض، لفت المشاركون إلى إمكانية تمويل التنمية في الدول العربية التي تنقصها الموارد المطلوبة بدعم من دول عربية أخرى تزخر بالموارد، وما إذا كان باستطاعة الإسكوا العمل على تعزيز انسيابية هذه الأموال بين تلك الدول. فلفت ممثل الأمانة التنفيذية إلى أن المنطقة تزخر بالموارد لكنها تفتقر إلى القنوات والأوعية لنقلها إلى الدول التي تحتاج إليها. وتتضمن دراسات الإسكوا توصيات في هذا المجال. وتساءل المشاركون عن إمكانيات التوصل إلى توافق بين الحكومات العربية على إنشاء مصرف عربي لتمويل التنمية وإعادة الإعمار. فأشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أن أجندة التمويل لم تعد تتوقف على التمويل الحكومي ولا المساعدات الإنمائية الرسمية، بل على إجراءات تمويلية أخرى تشمل التحويلات المالية، والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، والتجارة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وغير ذلك.

جيم- بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية

(البند 6 من جدول الأعمال)

1- لمحة عن النتائج

11- عرض ممثل الأمانة التنفيذية النتائج العامة لبطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/5(Part I). وأشار إلى أن تحديات تمويل التنمية المستدامة في الدول العربية

لا تتوقف على تحقيق التنمية ورفع معدلات النمو أو استدامته، إنما ترتبط أيضاً بأبعاد أخرى تنفرد بها المنطقة، لأن فيها 6 دول تشهد نزاعات، و15 دولة تعاني من آثار هذه النزاعات، ودولة ترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي. وقد بلغت كلفة المساعدات الإنسانية حتى الآن 10 مليارات دولار، وقد تستنزف كلفة إعادة الإعمار موارد تمويل التنمية المستدامة. وتشير التقديرات إلى أن المنطقة العربية التي تتضمن 5 في المائة من سكان العالم، تأوي اليوم 41 في المائة من مجموع النازحين واللاجئين في العالم، وأن 20 في المائة من المواطنين العرب يعيشون في فقر مدقع، و52 مليون عربي يواجهون البطالة. ولو استمر الوضع على هذه الحال حتى عام 2030 لاستأثرت 4 دول عربية بحوالي نصف ميزانية العالم من المساعدات. وتقدر كلفة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية حتى عام 2030 بما يتراوح بين 3.6 و4.7 ترليون دولار في إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

12- وفي ظل هذا الوضع، أعدّت الإسكوا بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية كأداة إقليمية لرصد التقدم المحرز في تعبئة أموال التنمية مع مراعاة التحديات المذكورة. وتحصي البطاقة مصادر الإيرادات وتعطي كل مصدر قيمة نقدية.

2- الأعمال التجارية والتمويلية الخاصة المحلية والدولية

13- قدم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/5(Part III)، عرضاً عن موضوع الأعمال التجارية والتمويلية الخاصة المحلية والدولية الذي يشكل الركيزة الثانية من ركائز الإطار العالمي الجديد لتمويل التنمية (الركيزة الأولى، وهي الموارد العامة المحلية، عُرضت ضمن حلقة النقاش في إطار البند 7 من جدول الأعمال الواردة تفاصيله لاحقاً في هذه الوثيقة). وأشار إلى أن المنطقة العربية غنية، لا تنقصها الأموال ولا الموارد، لكنها تشهد تدفقات سلبية كبيرة نتيجة لاستثمار مبالغ هائلة في الخارج بدلاً من تطويعها وتوظيفها في الداخل، تعزيزاً لفرص تحقيق التنمية المستدامة. ففي مقابل 25 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة، يستثمر العرب 34.5 مليار دولار خارج المنطقة. وسجلت كلفة تحويلات العاملين ما بين بلدان المنطقة ارتفاعاً وصل في مرحلة ما إلى 14 في المائة في مقابل متوسط عالمي يبلغ 7.3 في المائة. ومن الملاحظ أن مستوى تحويلات العاملين العرب إلى المنطقة ثابت، أما مستوى تحويلات العاملين غير العرب إلى خارج المنطقة ففي اتجاه تصاعدي.

14- وفي النقاشات التي تلت العرض، ركز المشاركون على أهمية التحويلات كمصدر رئيسي للتنمية في المنطقة العربية، ودعوا المصارف المركزية إلى التدخل لخفض كلفتها. ورأوا أن المستثمر الأجنبي يحظى بقدر أكبر من الحماية بالمقارنة مع المستثمر العربي، وأن من المهم تعزيز حكم القانون في التعاطي مع المستثمر العربي. وشددوا على أهمية استثمار المواطنين العرب في بلدانهم قبل أن يستثمروا في بلدان أخرى.

3- التعاون الإنمائي الدولي

15- قدم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/5(Part IV)، عرضاً عن التعاون الإنمائي الدولي، وهو الركيزة الثالثة من ركائز الإطار العالمي الجديد لتمويل التنمية. وأوضح أن المساعدة الإنمائية الرسمية الوافدة إلى المنطقة العربية ارتفعت بحسب التقديرات بنسبة 9 في المائة مقارنة بالأعوام السابقة. لكن هذه نسبة مضلِلة، لأن الزيادة في المساعدة تعزى إلى تحويل جزء منها لتغطية تكاليف استضافة اللاجئين الموجودين داخل الدول المانحة ذاتها وكنتيجة احتساب المساعدات الإنسانية ضمن مساعدات التنمية الرسمية. وقدّم لمحة تاريخية عن تطور أنماط هذه المساعدة منذ ستينات القرن الماضي. وتطرّق إلى الصناديق الثنائية العربية التي قدمت إلى بلدان غير عربية ضعف ما قدّمته إلى بلدان عربية. وذكر أن المنطقة تنفق مقابل كل دولار تتلقاه كمساعدة إنمائية رسمية، 90 سنتاً في المتوسط لدعم مناطق أخرى.

لذلك، لا يمكن التعويل على المساعدة الإنمائية الرسمية وحدها كمصدر مطلق لتمويل التنمية، نظراً لارتفاع التدفقات الخارجة من المنطقة ولتعدد الوجهات التي أصبحت تنفق فيها هذه الموارد المالية وفي بعض الأحيان بصورة تتعارض مع التعريف الدولي لمساعدات التنمية الرسمية.

16- وفي النقاشات التي تلت العرض، سأل المشاركون عما إذا كانت الصناديق العربية تتّبع معاييرَ محددة في تمويل المشاريع الإنمائية لتصبّ في مصلحة المجتمعات العربية. فأجاب ممثل الأمانة التنفيذية أن المشكلة لا تكمن في الموارد بل في آليات ومسارات اتخاذ القرار المنفصلة عن تلك التي تحدد الجدوى التمويلية، موضحاً أن اللجنة المعنية بتنسيق التمويل بين الصناديق العربية تتّبع إرشادات فنية وشروطاً مرجعية للتمويل لا ترتبط بالضرورة بالقرارات أو التوجهات الصادرة عن القمم العربية أو مشروعات العمل العربي المشترك. والواقع أن المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة إلى المنطقة العربية يعاد تدويرها وتغليفها في أشكال عديدة مثل المساعدة من أجل التجارة أو الإعفاء من المديونية أو تمويل استضافة اللاجئين لدى الدول المانحة ذاتها.

4- التجارة الدولية كمحرك للتنمية

17- قدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً عن التجارة الدولية كمحرك للتنمية والتي تشكل الركيزة الرابعة للإطار العالمي الجديد لتمويل التنمية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/5(Part V). وأوضح التحديات التي تواجه بعض التعهدات التجارية الواردة في خطة عمل أديس أبابا، ومنها التعهد بإرساء نظام تجاري دولي عادل وشامل الذي تحول دون تحقيقه تحديات منها المماطلة في انضمام عدد من الدول العربية إلى عضوية منظمة التجارة العالمية؛ والتعهّد بإنشاء نظام تجاري دولي يراعي اعتبارات التنمية المستدامة، الذي يحول دون إنشائه عدم التجانس بين قواعد منظمة التجارة العالمية ومفاهيم التنمية المستدامة؛ والتعهّد بتنظيم التجارة لتحقيق منافع تنموية ومنع الممارسات الحمائية، الذي تعيقه قيود تجارية فرضتها الدول المتقدمة في عامي 2007 و2008، فاق عددُها التدابيرَ التيسيرية للتجارة وأثّرت سلباً على الصادرات العربية، ما أدى إلى عجز في الحساب التجاري للاقتصادات العربية. وتحدث عن أهمية التجارة البينية في تحفيز النمو.

18- وأشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أن التجارة في المنطقة العربية تعتمد على تمويل المصارف، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكّل العمود الفقري للاقتصادات العربية، ولكن 50 في المائة منها لا تحصل على قروض تيسيرية تحفّزها على التصدير. ويُعزى هذا الوضع إلى إحجام المصارف العالمية عن التمويل في أعقاب الأزمة المالية لعام 2007 واتفاقية بازل الثالثة، وما فرضته من شروط صارمة مثل مُعامل التحويل الائتماني.

19- وفي المناقشات التي تلت العرض، سأل المشاركون عن مدى فعالية التجارة في تحفيز التنمية في المنطقة العربية، لا سيما وأنها أول قطاع يتأثر بنشوء نزاع بين بلدين متجاورين بفعل إقفال الحدود، ما يجعلها عبئاً على التنمية وليس محركاً لها. فردّ ممثل الأمانة التنفيذية بأن الاتفاقات التجارية التفضيلية لا تنص عادةً على آلية تحكيم لتسوية المنازعات، خلافاً لما تبرمه الدول العربية من اتفاقات مع جهات أجنبية، وهذا من أبرز التحديات أمام إنشاء اتحاد جمركي عربي. ونوّه بأهمية التجارة في إنشاء اتحادات عالمية مثل الاتحاد الأوروبي الذي ينطوي على ضمانات تحصّن اقتصادات الدول الأعضاء ضدّ أي نزاع سياسي، مضيفاً أن عدم فعالية التجارة في تمويل التنمية يعود لأسباب منها سياسية وأخرى متعلقة بكلفة النقل وقواعد المنشأ واللوجستيات، التي قلّما يتم التطرق إليها مع أنها العمود الفقري للتجارة الدولية.

20- وبالإجابة عن سؤال حول مدى تشابه العوائق أمام التجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات المالية في المنطقة العربية مع ما تواجهه مناطق أخرى في العالم، ذكّر ممثل الأمانة التنفيذية بأن حالة المنطقة

العربية ليست فريدة. فلدى أوروبا على سبيل المثال تاريخ من النزاعات السياسية، لم يمنعها من تحقيق التكامل الاقتصادي بإنشاء الاتحاد الأوروبي. لذلك، لا بد من تعزيز التكامل في المنطقة العربية وإنشاء فضاء للأمن الاقتصادي العربي. واقترح بعض المشاركين البناء على المصالح التجارية والاقتصادية التي من شأنها الحدّ من النزاعات العسكرية. وتطرّقوا إلى اعتماد المستثمرين الأجانب في المنطقة العربية على آليات التحكيم الدولي عوضاً عن القوانين وأنظمة التقاضي العربية. واقترحوا أن تُصدر المصارف المركزية تعاميمَ تُرغم المصارف التجارية على تخصيص تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن المصارف المركزية في بعض الدول العربية، مثل مصر، قامت بالفعل بإصدار تعاميمَ وإرشادات لتخصيص خطوط ائتمانية إنمائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5- الديون والقدرة على تحملها

21- قدم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/5(Part VI)، عرضاً عن موضوع الديون والقدرة على تحملها، الذي يشكل الركيزة الخامسة من الإطار الجديد لتمويل التنمية. فأشار إلى ارتفاع الدين الإجمالي العالمي إلى 152 ترليون دولار في عام 2015، مبيناً أن الديون في المنطقة العربية تختلف في تركيبتها عن الديون العالمية. فعلى المستوى العالمي، كان ارتفاع الديون ناجماً عن القروض الخاصة غير المكفولة حكومياً، وقروض الشركات، والقروض القصيرة الأجل. أمّا في المنطقة العربية فقد نتج ارتفاع الديون عن تضخم الدين العام والدين المكفول من الحكومات. وأشار إلى أن لدى المنطقة العربية تدفقات ديون سلبية، فكل دولار من الدين العام والدين المكفول من الحكومات يُرَدُّ بما يساوي 2.19 دولار كمتأخرات رئيسية وفوائد على كتلة الديون غير المسددة. لذلك، ينبغي تعديل بعض المسارات مثل التصدي لغسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة لضمان تحقيق فائض بقيمة 5.5 ترليون دولار بحلول عام 2030، ما سيمكّن المنطقة العربية من تمويل عمليات إعادة الإعمار والتنمية شرط أن تحقق التكامل في سياسات التنمية المستدامة.

دال- تمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية
(البند 7 من جدول الأعمال)

1- تعبئة الموارد المحلية من خلال كبح التدفقات المالية غير المشروعة والتلاعب بالفواتير التجارية

22- عُقدَت في إطار هذا البند حلقة نقاش شارك فيها السيد نقولا توينى وزير الدولة لمكافحة الفساد في لبنان، والسفير جمال البيومي الأمين العام لاتحاد المستثمرين العرب، والسيد سمير حمود رئيس لجنة الرقابة على المصارف في لبنان، والسيد وسام فتوح رئيس اتحاد المصارف العربية، والسيد هشام طه المستشار الاقتصادي والمسؤول عن ملف تمويل التنمية في الإسكوا. وتولت الإعلامية سابين عويس إدارة الحلقة. استند النقاش إلى خطوط وأهداف تضمنتها الوثيقة E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/6/Panel، واستُهلّ بطرح مسببات التدفقات المالية غير المشروعة، التي تقف عائقاً أمام تحقيق التنمية المستدامة، وتستنزف الاحتياطي الأجنبي، وتُلحق خسائر كبيرة بالبلدان النامية.

23- رأى الوزير نقولا توينى أن التدفقات المالية غير المشروعة في المنطقة تعود إلى ضعف سيطرة الدولة المركزية على مواردها، نتيجة الأوضاع السياسية الضاغطة والصعبة التي تُضعف قدرتها على حماية مواطنيها من المضاربة غير الشرعية في الاقتصاد والسياسة. واعتبر أن هذه التدفقات ضئيلة في لبنان مقارنة ببلدان العالم، لأن لبنان يطبّق جميع المواثيق المالية العالمية واتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأشار إلى فعالية دور النظام

المصرفي اللبناني في هذا المجال، ولا سيما من خلال التدقيق في جميع المعاملات المصرفية التي تفوق قيمتها مليون ليرة لبنانية (أي ما يعادل 666 دولاراً أمريكياً)، ودور مجلس الوزراء في اتخاذ تدابير تحول دون التلاعب بالفواتير.

24- وعدَّد السفير جمال البيومي مصادر التدفقات غير المشروعة ومنها غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وتهريب المخدرات، والهجرة غير المشروعة. ونبّه إلى أن بعض المصارف قد تتجاهل عمداً بعض التدفقات غير المشروعة بسبب حاجتها إلى جذب الاستثمارات. وتناول أيضاً موضوع التلاعب بالفواتير التجارية، الذي يلجأ إليه المستوردون والمصدرون للتهرّب من الضرائب والرسوم الجمركية، وأشار إلى أهمية الأسواق المشتركة ومناطق التجارة الحرة في تبسيط المعاملات الجمركية وتنشيط حركة التجارة.

25- وتناول السيد سمير حمود المفهوم الجديد لغسل الأموال الذي أصبح يشمل الاحتيال والإرهاب والتهرب الضريبي. وشدد على ضرورة تحصين المنظومة المصرفية في البلدان ضدّ التدفقات غير المشروعة من خلال تعزيز الرقابة على العملاء ومعاملاتهم المشبوهة، لتفادي معاقبة النظام المصرفي برمته بحرمانه من استخدام أساليب الدفع العالمية.

26- وتحدث السيد وسام فتوح عن صلابة المصارف في المنطقة العربية، وتطبيقها معايير العناية الواجبة في التحقق من العميل (KYC) ومن عملائه (KYCC) بسبب خوفها من قطع علاقاتها بالمصارف المراسلة وفرض عقوبات عليها. وأشار إلى أهمية التحقق أيضاً من شركات تحويل الأموال وليس فقط المصارف.

27- وأشار السيد هشام طه إلى أن المصارف ليست مصدراً للتدفقات غير المشروعة بل أداةً للتهرّب من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، وهي تخضع لأنظمة صارمة تؤدي مخالفتها إلى إخراجها من المنظومة المصرفية العالمية أو فقد الصلات المصرفية المراسلة. ومن مسببات التدفقات غير المشروعة عوامل اقتصادية، مثل القيود على الصرف والقيود التجارية على الصادرات، وعوامل سياسية وأخرى تتعلق بالحوكمة الاقتصادية وغياب آليات تسوية النزاعات التجارية والاستثمارية وعوامل بيئية من بينها ضعف الرقابة البيئية، وعوامل اجتماعية مثل عدم المساواة. وذكر الصعوبات التي تكتنف رصد ظاهرة الرشوة وغسل الأموال بالأرقام الدقيقة والتقديرات التي يجري طرحها من قبل بعض المنظمات الدولية. وركّز على التلاعب بالفواتير والعقود التفضيلية وغير التفضيلية، مشيراً إلى أن السلع غير النفطية هي من أبرز السلع التي يتم التلاعب بفواتيرها. وتحدث عن تغيّر أنماط التجارة في المنطقة العربية التي بدأت تشهد تبادلاً تجارياً عبر شبكة الإنترنت، ما يصعّب تعقب مختلف التدفقات غير المشروعة.

28- وفي موضوع التصدي لمشكلة التدفقات غير المشروعة بمختلف أشكالها ومصادرها، أشار السفير جمال البيومي إلى توفر وسائل تساعد على تحديد القيم الفعلية للفواتير ومنع التلاعب بها، وإلى أن القرار الذي اتُخذ بتخفيض الرسوم الجمركية في مناطق عربية وأوروبية وأفريقية يحد من إمكانيات التلاعب بالفواتير. وذكر أن الاستثمارات العربية تتركّز بمعظمها في قطاع الخدمات (بنسبة تفوق 80 في المائة) نظراً لسهولة التهرب من الضرائب في هذا القطاع مقارنة بقطاعي الزراعة والصناعة.

29- واعتبر السيد سمير حمود أن الرادع الأساسي عن هذه الممارسات هو التطبيق السليم للقوانين، بما في ذلك قانون السرية المصرفية. وأشار إلى أن إلغاء السرية المصرفية في لبنان يلحق الضرر بالاستثمار، لذلك لا ينبغي رفعها إلا في حالات مشبوهة تكون فيها حركة حساب العميل غير متطابقة مع حالته الاقتصادية.

وللتصدي لحركة النقود الخارجة عن النظام المصرفي والعابرة للحدود، اقترح تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية والقضائية والمصرفية.

30- وفي المناقشات التي تلت، تطرق ممثل العراق إلى الفساد المستشري وعدم قدرة السلطات الوطنية على ضبط الحدود، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومنع تهريب النفط وسرقة الأموال العامة وتجارة المخدرات. فالعراق يشهد اليوم تحالفات تدفع إلى الفساد والإرهاب وتقوّض مشاريع التنمية. وأكد أن الحكومة العراقية الحالية تجهد في محاربة الفساد واستعادة هيبة الدولة ومنع الفاسدين من الوصول إلى السلطة في الانتخابات المقبلة.

31- وأثار المشاركون في حلقة النقاش قضية تغريم المصارف في المنطقة العربية في جرائم غسل الأموال مقارنة بالمصارف في مناطق العالم الأخرى. وأجمعوا على أن العقوبات المفروضة على المصارف المخالفة في البلدان الأجنبية أقل صرامة من تلك المفروضة على المصارف في المنطقة العربية، حيث يمكن أن تصل أحياناً إلى منعها من مزاولة العمل المصرفي وقطع علاقاتها تماماً بالمصارف المراسلة. وتداول المشاركون بموضوع التدفقات المالية الناجمة عن التلاعب بالفواتير والمستخدمة في الاستثمار والاستهلاك على المستوى المحلي، لتصبح من أدوات تمويل التنمية، وأكدوا أنه من الصعب تتبّع هذه التدفقات بدقة. وأثاروا أهمية تعزيز معرفة القضاة بالقضايا والمفاهيم والمصطلحات الجديدة في الطرق الحديثة للتداول التجاري والمصرفي. وأكد المتحدثون ضرورة الالتزام بالقوانين والمبادئ الأخلاقية، وتوحيد مفاهيم الشفافية والمواطنة، والتسلّح بإرادة سياسية جامعة للنهوض بالمواطن العربي وحمايته وجذب المستثمرين.

2- بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية: الموارد العامة المحلية

32- قدم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/5(Part II)، عرضاً عن الموارد العامة المحلية التي تشكل الركيزة الأولى من ركائز الإطار العالمي الجديد لتمويل التنمية (أما الركائز الأربع الأخرى فنوقشت في إطار البند 6 وترد تفاصيلها آنفاً في هذه الوثيقة). وحدّد أربعة سُبل لتعزيز تعبئة الموارد في المنطقة العربية، هي: تحسين الشفافية المالية من خلال كبح التهرب الضريبي، علماً أن الدول التي تسيطر على تهريب الضرائب تحقق عائدات تفوق تلك التي يمكن تحقيقها من خلال زيادة الضرائب؛ وتحسين الإنفاق بسُبل شتى، منها على سبيل المثال ترشيد دعم الطاقة؛ وإنشاء مصرف إقليمي لتمويل التنمية لتعبئة الموارد، نظراً لعدم قدرة المصارف التجارية على تأمين احتياجات تمويل التنمية؛ ووقف التدفقات المالية غير المشروعة الناتجة من التلاعب بالفواتير، والفساد، وغسل الأموال.

هاء- جدوى إنشاء منتدى عربي لتمويل التنمية
(البند 8 من جدول الأعمال)

33- قدم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/7، عرضاً تناول فيه ما يعيق تمويل التنمية من تحديات كمية، مثل ارتفاع كلفة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعادة الإعمار، وتحديات نوعية، مثل تدفقات التمويل الخارجة من المنطقة لمصلحة بلدان غير عربية. وأشار إلى أن الإطار العالمي الجديد لتمويل التنمية يساعد على التغلب على هذه التحديات، إذ يشمل مختلف الجهات المعنية من حكومات، وقطاع أعمال، ومنظمات المجتمع المدني. وفي ظل تعدد المنتديات الدولية والإقليمية التي تتناول قضايا التنمية، وتشعّب مسارات التمويل التي تقترحها، كان لا بد من التفكير في إنشاء منتدى للبحث في طروحات ومسارات لتمويل التنمية تتناسب مع احتياجات المنطقة. وعرض ممثل الأمانة التنفيذية تجارب بعض اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة في هذا الإطار، على غرار منتدى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاريبي لمتابعة تمويل التنمية والتنمية المستدامة، والحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ، وطلب من المشاركين إبداء آرائهم حول الشكل الأنسب لمنتدى عربي لتمويل التنمية.

34- وناقش المشاركون صيغتين للمنتدى، الأولى منتدى مستقلّ، يضمّ الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمصارف المركزية والصناديق العربية للتنمية وغيرها، والثاني منتدى مواز أو تابع يخدم المنتدى العربي للتنمية المستدامة. واقترحوا رسم خارطة الطريق وعرضها على الدول الأعضاء. وشددوا على ضرورة الاستفادة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوسيع قاعدة المشاركة في المنتدى، واتّباع معايير انتقائية في اختيار الشركاء. فأوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن الإسكوا تلتزم بمعايير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في انتقاء الهيئات العضوة في المنتدى التي لديها خبرة ومعرفة في هذا المجال. وتباحث المشاركون في ولاية المنتدى التي من المرجّح أن تشمل مناقشة السياسات ومتابعة تمويل التنمية، وشددوا على أهمية إيلاء المنتدى أهمية قصوى واعتماد الشفافية في تخصيص الأموال للمشروعات الممولة.

واو- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2018-2019 في مجال تمويل التنمية
(البند 9 من جدول الأعمال)

35- قدمت ممثلة الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/8، عرضاً حول الأنشطة والنواتج المقترح تنفيذها في فترة السنتين 2018-2019 في مجال تمويل التنمية في إطار البرنامج الفرعي 3، الذي يقع ضمن مسؤولية شعبة التنمية والتكامل الاقتصادي في الإسكوا، بأقسامها الأربعة المعنية بالتنمية الاقتصادية والفقر، والحكومة والتخطيط الاقتصادي، والنمذجة والتنبؤ، والتكامل الإقليمي بالإضافة إلى الوحدة المصغّرة لتمويل التنمية في مكتب مدير الشعبة. وأوجزت التوجه العام للبرنامج الفرعي الثالث، وهو تحقيق المستوى المعيشي الأساسي للجميع في الدول الأعضاء من خلال تنمية اقتصادية مستدامة، والإنجازات المتوقعة التي ينص عليها والعوامل المطلوبة لتحقيقها.

زاي- موعد ومكان انعقاد الدورة الثالثة عشرة للجنة تمويل التنمية
(البند 10 من جدول الأعمال)

36- اتفق المشاركون على عقد الدورة الثالثة عشرة للجنة تمويل التنمية في مقر الإسكوا في بيروت في عام 2019، وذلك ما لم يتقدم أي من الدول الأعضاء بطلب لاستضافتها.

حاء- ما يستجد من أعمال
(البند 11 من جدول الأعمال)

37- قدّم السيد كريم خليل، أمين سر اللّجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عرضاً حول الإسكوا ولجانها الحكومية ودورها وشروط المشاركة فيها، وركّز على مراحل إنشاء اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية، والتي أُضيف إلى مهامها تمويل التنمية في عام 2008. وأشار إلى دوافع مناقشة قضايا تمويل التنمية في لجنة مستقلة عن لجنة تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية، تعقد دوراتها كل عامين. وختم المشاركون مناقشتهم لهذا البند باقتراح فصل اللجنتين والتأكيد على أهمية المحافظة على التنسيق بينهما وبحث المواضيع المشتركة مع تفادي التداخل في عملهما.

ثالثاً- اعتماد توصيات اللجنة عن دورتها الثانية عشرة
(البند 12 من جدول الأعمال)

38- اعتمدت اللجنة في الجلسة الختامية لدورتها الثانية عشرة التوصيات الصادرة عن هذه الدورة.

رابعاً- تنظيم أعمال الدورة

ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها

39- عقدت اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية دورتها الثانية عشرة المخصصة لتمويل التنمية، في بيروت، يومي 4 و5 كانون الأول/ديسمبر 2017.

باء- الافتتاح

40- بدأت جلسة الافتتاح بكلمة ألقاها مندوب الجمهورية العربية السورية الدكتور عبد الرزاق إسماعيل، رئيس الدورة الحادية عشرة للجنة. فرحب بالحضور، ونوّه بالدعم الذي تقدمه الإسكوا للدول الأعضاء، ولا سيما في إعداد التقارير والدراسات عن كلفة تمويل أهداف التنمية المستدامة، وتقدير الفجوة التمويلية، وتدفقات الأموال غير المشروعة، وتقدير آفاق التمويل المحلي والخارجي. وأكّد على الدور الحاسم الذي تقوم به الإسكوا كداعم ومحفّز لمتابعة مسارات تمويل التنمية، ولا سيما في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة العربية، وارتفاع كلفة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعادة الإعمار.

41- وألقت السيدة خولة مطر، نائبة الأمين التنفيذي لدعم البرامج للإسكوا، كلمة الأمانة التنفيذية. فرأت أن هذه الدورة تختلف عن الدورات السابقة شكلاً ومضموناً، لأنها تتيح الفرصة للتركيز على المسارات المتشعّبة من الإطار العالمي الجديد لتمويل التنمية المستدامة. ولفتت إلى أن توقعات التمويل مضطربة في المنطقة العربية. فاحتياجات التمويل مرتفعة، والتنافس شديد بين الدول للاستئثار بأكبر قدر من الموارد مع أن مصادر التمويل عديدة. لذلك، لا بد من إبقاء جميع القنوات مفتوحة، والاستفادة من جميع الفرص، وحشد الموارد المطلوبة.

42- وشددت السيدة مطر على أن نماذج التمويل التقليدية ما عادت تكفي المتطلّبات غير التقليدية. ودعت إلى وضع رؤية عربية شاملة لكيفية حفز قنوات التمويل تقوم على ركيزتين: مواصلة رصد المصادر المحلية والدولية وتحليلها، والانتقال من التحليل إلى التنفيذ. وتطرقت إلى دور الإسكوا في الدفاع عن المصالح العربية في المحافل الدولية، وفي وضع أسس مشتركة للعمل من خلال الدراسات التي تقدمها.

جيم- الحضور

43- حضر الدورة ممثلون عن ثلاث عشرة دولة من الدول الأعضاء في الإسكوا، هي الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية التونسية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية السودان، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية.

44- وحضر الدورة أيضاً ممثلون عن عدد من المنظمات الدولية والإقليمية وهيئات المجتمع المدني، منها اتحاد المصارف العربية، والجامعة الأميركية في بيروت، وجمعية التنمية لرعاية القيادة العربية والابتكار. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

45- وفقاً للمادة 18 من صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "تتولى الدول الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية للجنة بالتناوب وحسب الترتيب الأبجدي بالعربية المعمول به في الأمم المتحدة". وبناءً عليه، تولّت السودان، ممثلةً بالسيدة فايزة أحمد محمد، مفتشة أولى في الإدارة العامة للعلاقات الدولية والمنظمات الدولية في وزارة التجارة، رئاسة الدورة الثانية عشرة للجنة، خلفاً للجمهورية العربية السورية التي تولت رئاسة الدورة السابقة. وعملاً بالإجراء الذي اتُبع في الدورات السابقة للجنة الفنية، انتُخب ممثل الجمهورية العربية السورية، السيد عبد الرزاق إسماعيل، سكرتير أول في سفارة الجمهورية العربية السورية في بيروت، نائباً أولاً للرئيس؛ وممثل العراق، السيد دهام محمد دهام، خبير في إدارة التعاون الدولي والعلاقات الدولية في وزارة التخطيط، نائباً ثانياً للرئيس؛ وممثل سلطنة عُمان، السيد علي عبد الله العميري، مدير قطاع الموارد البشرية في المجلس الأعلى للتخطيط، مقرراً.

هاء- جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

46- أقرت اللجنة، في جلستها الأولى، جدول الأعمال بالصيغة المعروضة عليها والواردة في الوثيقة E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/L.1، مع الاتفاق على إدراج موضوع تغيير اسم اللجنة ضمن البند 11 "ما يستجد من أعمال". كما وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/L.2. وفي ما يلي جدول الأعمال بصيغته المعتمدة:

1- افتتاح أعمال الدورة.

2- انتخاب أعضاء المكتب.

3- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

4- التقدم المحرز في مجال تمويل التنمية:

(أ) تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها السابقة؛
(ب) تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتمويل التنمية في إطار برنامج عمل الإسكوا منذ الدورة السابقة للجنة.

5- آليات تنفيذ خطة عمل أديس أبابا: الالتزامات العالمية مقابل أولويات المنطقة العربية في مجال تمويل التنمية.

6- بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية:

(أ) لمحة عن النتائج؛
(ب) الأعمال التجارية والتمويلية الخاصة المحلية والدولية؛

(ج) التعاون الإنمائي الدولي؛
(د) التجارة الدولية كمحرك للتنمية؛
(ه) الديون والقدرة على تحملها.

7- تمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية:

(أ) تعبئة الموارد المحلية من خلال كبح التدفقات المالية غير المشروعة والتلاعب بالفواتير التجارية (حلقة نقاش)؛

(ب) بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية: الموارد العامة الوطنية.

8- جدوى إنشاء منتدى عربي لتمويل التنمية.

9- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2018-2019 في مجال تمويل التنمية.

10- موعد ومكان انعقاد الدورة المقبلة (بشأن تمويل التنمية) للجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية.

11- ما يستجد من أعمال: طرح موضوع تغيير اسم اللجنة.

12- اعتماد توصيات اللجنة عن دورتها الثانية عشرة.

واو- الوثائق

47- ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة الوثائق التي عُرضت على اللجنة في دورتها الثانية عشرة.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

الإمارات العربية المتحدة

السيد هيثم الطبش
باحث اقتصادي
سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة لدى الجمهورية اللبنانية

الجمهورية العربية السورية

السيد عبد الرزاق اسماعيل
سكرتير أول
سفارة الجمهورية العربية السورية لدى الجمهورية اللبنانية

جمهورية السودان

السيدة فايزة أحمد محمد
مفتشة أولى
الإدارة العامة للعلاقات الدولية والمنظمات الدولية
وزارة التجارة

جمهورية العراق

السيد علي عباس بندر العامري
سفير جمهورية العراق لدى الجمهورية اللبنانية

السيد دهام محمد دهام
خبير
إدارة التعاون الدولي/العلاقات الدولية
وزارة التخطيط

سلطنة عُمان

السيد علي عبد الله العميري
مدير قطاع الموارد البشرية
دائرة قطاع الموارد البشرية
المجلس الأعلى للتخطيط

دولة فلسطين

السيد حسان ششنية
مستشار أول
المستشار الإعلامي
سفارة دولة فلسطين لدى الجمهورية اللبنانية

دولة قطر

السيد عبد الرحمن سعود نقادان
سكرتير ثالث
إدارة التعاون الدولي
وزارة الخارجية

السيدة ناديا مهتار
إدارة المعلومات
سفارة دولة قطر لدى الجمهورية اللبنانية

جمهورية مصر العربية

السيدة غادة شوقي
سكرتيرة ثالثة
سفارة جمهورية مصر العربية لدى الجمهورية اللبنانية

المملكة العربية السعودية

السيد عبد المحسن الخنين
سكرتير ثان
إدارة الشؤون الاقتصادية
سفارة المملكة العربية السعودية لدى الجمهورية اللبنانية

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد أسلم محمد فال السيد
مستشار وزير الاقتصاد والمالية
ديوان الوزير
وزارة الاقتصاد والمالية

الجمهورية اليمنية

السيدة انتصار سعيد مرشد
مديرة عامة لمكتب التخطيط والتعاون الدولي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي – مكتب عدن

باء- المتحدثون في حلقة نقاش

السيد نقولا تويني
وزير الدولة لمكافحة الفساد
الجمهورية اللبنانية

السيد جمال البيومي
الأمين العام لاتحاد المستثمرين العرب

السيد سمير حمود
رئيس لجنة الرقابة على المصارف في لبنان

السيد وسام فتوح
رئيس اتحاد المصارف العربية

السيدة سابين عويس
إعلامية

جيم- المراقبون

اتحاد المصارف العربية

السيد علي عودة
مدير إدارة الدراسات والبحوث
الجمهورية اللبنانية

الجامعة الأميركية في بيروت

السيد سعيد الفاكهاني
بروفسور
كلية سليمان العُلَيّان لإدارة الأعمال (OSB)

منظمة تطوير الريادة والإبداع العربي (DANALI)

السيد علي زبيب
رئيس
الجمهورية اللبنانية

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
مذكرة توضيحية		E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/INF.1
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/L.1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/L.2
التقدم المحرز في مجال تمويل التنمية	4	E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/3
تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها السابقة	4 (أ)	E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/3(Part I)
تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتمويل التنمية في إطار برنامج عمل الإسكوا منذ الدورة السابقة للجنة	4 (ب)	E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/3(Part II)
آليات تنفيذ خطة عمل أديس أبابا: الالتزامات العالمية مقابل أولويات المنطقة العربية في مجال تمويل التنمية	5	E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/4
بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية	6	E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/5
لمحة عن النتائج	6 (أ)	E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/5(Part I)
الأعمال التجارية والتمويلية الخاصة المحلية والدولية	6 (ب)	E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/5(Part III)
التعاون الإنمائي الدولي	6 (ج)	E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/5(Part IV)
التجارة الدولية كمحرك للتنمية	6 (د)	E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/5(Part V)
الديون والقدرة على تحملها	6 (هـ)	E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/5(Part VI)
تمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية	7	E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/6
تعبئة الموارد المحلية من خلال كبح التدفقات المالية غير المشروعة والتلاعب بالفواتير التجارية (حلقة نقاش)	7 (أ)	E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/6/Panel
بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية: الموارد العامة المحلية	7 (ب)	E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/5(Part II)
جدوى إنشاء منتدى عربي لتمويل التنمية	8	E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/7
برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2018-2019 في مجال تمويل التنمية	9	E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/8